

الأمم المتحدة

مقدمة
التقرير السنوي للأمين العام
عن
أعمال المنظمة

١٦ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ - ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٠



الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة عشرة

الملحق رقم ١ ألف (ج ع) / ٤٣٩٠ / الإضافة (١)

نيويورك، ١٩٦٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة

المقدمة

أولا

في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ، حصل اقليم الكاميرون الموضوع تحت الادارة الفرنسية سابقا على استقلاله . وكانت تلك أول مرة تحول فيها اقليم كان مشمولا بوصاية الامم المتحدة الى دولة مستقلة ، فكان في ذلك تحقيق كامل للهدف المنصوص عليه في المادة ٧٦ (ب) من الميثاق ، التي تنص على أن من واجب الامم المتحدة أن تعمل على «تشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان اقاليم الوصاية ، وتطور كل منها تدريجيا نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال» .

وتلا هذا الحدث الذي تميز به اليوم الأول من عام ١٩٦٠ ، استقلال دول أفريقية عديدة أخرى ، منها اقليمان آخران مشمولان بالوصاية ، هما جمهورية التوغو وجمهورية الصومال . وعندما تنعقد الجمعية العامة ، سيكون مجلس الامن قد أوصى بقبول أربع عشرة دولة افريقية أعضاء جدد في الأمم المتحدة . وللمرء أن يتوقع عن ثقة أن يتقدم اتحاد نيجيريا بطلب العضوية بعد فترة وجيزة من افتتاح الجمعية العامة ؛ وسيؤدي قبول جميع هذه الدول الجديدة الى زيادة عدد الدول الافريقية الاعضاء من عشر في نهاية عام ١٩٥٩ الى خمس وعشرين في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة .

كذلك أوصى بقبول دولة عضو جديدة أخرى ، هي قبرص ، التي وضع استقلالها حدا لتزاع قديم العهد ، نظرت فيه الجمعية العامة في دورات متعددة .

وليس استقلال عدد كبير من الدول الافريقية وانضمامها الى عضوية الامم المتحدة — كل ما يميز به ، بالنسبة الى المنظمة ، عام ١٩٦٠ ، الذي استهل بحدث له دلالة رمزية بالغة ، هو استقلال اقليم أفريقي مشمول بالوصاية . فقد أدت الأحداث الواقعة في جمهورية الكونغو الى اضطلاع الامم المتحدة بأكبر مهمة كان عليها أن تعالجها بوسائلها الخاصة وبشروطها الخاصة .

وقد يكون حريا بنا في هذه الظروف أن نبدأ في هذه المقدمة للتقرير السنوي المقدم من الامين العام الى الجمعية العامة ، بتوجيه الاهتمام الى مشكلة أفريقيا وأهميتها بالنسبة الى المجتمع الدولي .

ان افريقيا ، من الوجهة التاريخية ، ليست وحدة ♦ فبينما ترتبط افريقيا الشمالية — واجزاء من افريقيا الشرقية والغربية بوشائج تقليدية متينة بالبحر المتوسط ، وبلاسلام ، بـل وآسيا الجنوبية ، نجد افريقيا الغربية والشرقية والوسطى الواقعة جنوب الصحراء الكبرى قد تأثرت تأثرا بالغابادارات استعمارية أوروبية مختلفة ، متفاوتة الطول والشدة ، ربطتها بمؤسسات بضعة بلدان أوروبية ، مهما كان ذلك الرباط واهنا ♦ أما الجزء الجنوبي من القارة ، فيتميز بتطوره الخاص ، الذي ليس له في بقية أفريقيا الا نظائر قليلة ♦

ولا ينحصر الأمر في أن هذه المؤثرات المتنوعة في علاقات أفريقيا في الماضي بالعالم الخارجي قد أدت الى حدوث الانقسامات في القارة ، بل أن الطريقة والصورة اللتين تمت بهما مزاولة الحكم الاستعماري كان من شأنهما تقوية هذه الانقسامات وتعزيزها ♦ فهناك فروق كبيرة بين تطور المناطق التي كانت خاضعة للإشراف البريطاني ، وتطور المناطق التي كانت خاضعة للإشراف الفرنسي ، وهناك فروق أكبر بين هذه المناطق من جهة وبين الأقاليم التي كانت تديرها بلجيكا من جهة أخرى ♦ وهذا يصدق على اللغة ، وعلى بعض التقاليد المستقرة وعلى المفاهيم القانونية المدخلة ، وهو يصدق بوجه خاص على الطريقة التي تم بها تخطيط وتحقيق التطور السياسي لهذه الاقاليم ♦

ومما يدعم الفروق التي حملها التاريخ الحديث الى افريقيا ، ذلك التنوع الكامن في العرق والتاريخ القومي ♦ وتعد افريقيا من هذه الوجوه أقل تجانسا بكثير من آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية ، ناهيك عن أوروبا وأمريكا اللاتينية ♦ ان لا يقتصر الأمر على وجود فروق أساسية بين العرب والبربر الذين يعيشون في الجزء الشمالي من القارة من جهة وبين الافريقيين الذين يعيشون جنوب الصحراء الكبرى من جهة أخرى ، بل ان تأثير البيئة وبعد المسافات وصعوبة الاتصال قد أدت ، لدى هؤلاء الآخرين ، الى تكوين جماعات من السكان توجد بينها اختلافات شديدة الوضوح في الاتجاهات والمفاهيم ، هي أعمق وأوسع من الفروق القبلية القائمة في أجزاء أخرى من القارة ♦

وأخيرا يسعدنا الآن أن نلمح في أفريقيا بوادر الخلافات بين العقائد والمصالح التي تنقسم العالم ♦ وما زالت أفريقيا بالنسبة الى غيرها من المناطق ، أرضا بكريرا يرى الكثيرون أن هناك أسبابا تدعوهم الى الاعتقاد بإمكان كسبها أو بوجوب كسبها تحقيقا لاهدافهم ومصالحهم ♦

وكان ازاء هذا كله أن عملت الامم المتحدة ، في المهمة الكبرى التي تواجهها في الكونغو ، على الدعوة الى الاعتماد على « التضامن الافريقي في اطار الامم المتحدة » ♦ ولقد أثبتت الأحداث ان هذه ليست مجرد ألفاظ ، وانما تنطبق على شيء أصبح حقيقة واقعة ♦ وفي اعتقادى الراسخ

أن الدول الأفريقية لا تستطيع أن تسدى إلى نفسها وشعوبها خدمة أعظم من رعاية هـذا التضامن • وأنا على ثقة ، كذلك ، من أن الامم المتحدة لا تستطيع أن تسدى إلى الدول الاعضاء الأفريقية الجديدة ، ومجموعة الامم الأفريقية بأسرها ، خدمة أعظم من مساعدتها ، في اطار جهود هذه الدول ذاتها ، على صياغة حياتها القومية والاقليمية الجديدة ان تدخل مجتمع الامم ، وذلك بالطرق التي تكسب افريقيا مكانها الذي تستحقه على المسرح الدولي •

وعلى عاتق الدول الأفريقية ذاتها تقع تبعة تحديد العناصر التي تكون أساس التضامن الافريقي ، وعليها أيضا تقع تبعة تبين وتحديد الأهداف التي ينبغي على هذا المجتمع الاقليمي السعي الى بلوغها • ولكن من الممكن أيضا ، بالنسبة الى شخص لا ينتمي الى المنطقة ، أن يقدم بعض الايضاحات العامة في هذا الشأن في ضوء التجارب ولاسيما المكتسبة خلال ازمة الكونغو •

ان في الصورة عناصر سلبية ، وهو أمر طبيعي تماما اذا ما رجعنا فيه الى التاريخ • وما أعنيه هو الشعور القوي المضاد للاستعمار ، والذي أوجد مقاومة ملحوظة لكل ما يظن أنه محاولة للتدخل أو لفرض ارادة غريبة عن ارادة الشعوب من الخارج • وهناك أيضا ، بطبيعة الحال ، بعض عناصر العرقية ، وهو أمر مفهوم تماما أيضا في ضوء التجربة ، بيد أن الزعماء التقدميين الواعين لمسئولياتهم ، يرفضونها بشدة • ومن الخطأ أن نرى في أى من ردود الفعل هذه عداء مبدئيا للشعوب المنتمية الى عروق أو أقاليم أخرى • ولو شئنا أن نعبر عن هذا الموقف تعبيرا ايجابيا — وهو ما ينبغي أن نفعله — لقلنا أنه موقف استعداد للتعاون مع بقية العالم ، وتحمس للاندماج في بقية العالم ، يقتصران مع ذلك برفض قاطع لأيّة محاولة يبذلها الآخرون لتحويل جهود الدول الأفريقية في سبيل تحقيق هذا التعاون والاندماج الى تبعية سياسية أو اقتصادية أو عقائدية •

ولقد اختلفت ردود فعل العالم الخارجي ازاء هذا الموقف • فهناك من يحاولون التشبث بما قضى عليه التاريخ • وهناك من يحاولون الاستعاضة عن الأشكال القديمة للسيطرة والنفوذ بأشكال جديدة أشد خفاء • كما ان هناك من جهة أخرى من يعدون الاستقلال غاية في ذاتها ، بغض النظر عما اذا كانت الصورة التي يمكن منح الاستقلال بها تخدم مصالح السكان أو لا تخدمها • وهناك أخيرا من يستغلون ردود الفعل هذه وردودها المضادة المختلفة ويسخرونها لتحقيق مآربهم الخاصة •

وعندى أن موقف الامم المتحدة في هذه الحالة واضح : انه ينبثق من مقاصد الميثاق • فعلى المنظمة أن تشجع وتؤيد السياسات الرامية الى تحقيق الاستقلال ، لا بمعناه الدستوري

فحسب ، بل بمعانيه كلها ، فتحمي قدرة الشعوب الأفريقية على اختيار طريقها الخاص دون التأثير عليها بمؤثرات خارجية مفرطة ، ودون محاولة لاساءة استغلال الموقف . وينبغي أن يصدق هذا على جميع الميادين - السياسي منها والاقتصادي والعقائدي أيضا - إذا أريد أن يكون للاستقلال معنى حقيقي . وفي وسع الأمم المتحدة ، في سعيها الى تحقيق هذه الاغراض ان تعمل مستندة الى ثقة أفضل العناصر في جميع بلدان القارة وأكثرها شعورا بالمسئولية . وفي استطاعة الامم المتحدة - بوصفها منظمة عالمية محايدة في صراع الدول الكبرى لنشر عقائدها وبسط نفوذها في العالم ، وخاضعة للارادة المشتركة لحكومات الدول الاعضاء ، وخالية من أية مطامع خاصة لبسط قوتها أو نفوذها على أية جماعة أو أمة - باستطاعتها ، ان تؤدى خدمات يمكن قبولها دون ريبة ، واستيعابها دون تأثير في حرية الشعوب في الاختيار .

وتستتبع هذه الامكانيات المتاحة للامم المتحدة مسؤولية مقابلة . فاذا كانت المنظمة مستعدة للاضطلاع بواجباتها وقادرة على ذلك ، فانها تكون بذلك قد قدمت الى الامم الافريقية الجديدة ذلك الاطار الذي تحتاج اليه خلال السنوات الحساسة الاولى لاستقلالها . كما تكون بذلك قد ساعدت العالم الافريقي على أن يحدد ، متضامنا ، شخصيته السياسية في اطار العالمية كما تتمثل في الامم المتحدة . ولو واجهت الأمم المتحدة هذه المهام ونجحت فيها ، فستكون بذلك قد ساهمت مساهمة حيوية ضرورية في السلم الدولي وفي زيادة استقرار العالم .

ورغم جميع الانقسامات المذكورة ، فان التضامن الافريقي حقيقة واقعة . وان نمو هذا التضامن لأمر يستحق أن يقابل بالترحيب من جميع الاقاليم وجميع الأمم ، أيا كان التراث المتخلف من العلاقات الماضية ، ومهما بدا لهذا التضامن من أثر في الحيلولة دون تحقيق أهداف سياسية مباشرة .

لقد أدركت الدول الافريقية ان سيرها نحو الاستقلال يعني سيرها نحو الترابط . غير أن السير نحو الترابط يعني كذلك الاضطلاع بمسؤوليات دولية ، ومثل هذه المسؤوليات الدولية ينبغي أن تبني على المسؤولية القومية . ولقد أظهرت مساهمة الدول الاعضاء الافريقية المستقلة في عملية الكونغو أن التضامن الافريقي في اطار الامم المتحدة يمكن أن يبني على قاعدة — شعور قوى بالمسؤولية القومية ، تمتد آثاره الى المجال الدولي ، ويؤدى الى قيام ذلك الترابط الذي يؤتي الاستقلال في ظله أشهى الثمار .

ثانياً

ان الأحداث الافريقية امتحان للأمم المتحدة سواء فيما يتعلق بوظائف مؤسساتها البرلمانية أو بكفاءة وقوة طاقتها التنفيذية ♦

فالزيادة الكبيرة في عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، والمنتمة الى منطقة حديثة الخبرة بالسياسة الدولية في عهد استقلالها ، قد أثارت شكوكا حول قدرة الجمعية العامة ولجانها على العمل بسرعة وعلى نحو يعبر حقا عن رأى العالمي الواعي ، وفي هذا السياق أثارت مرة أخرى مسألة نظام الاقتراع ♦

ولقد سبق لي أن تناولت هذا الموضوع في تقاريرى السابقة المرفوعة الى الجمعية العامة ، وأعربت عن اعتقادي بأن النظام الحالي الخاص بتساوى أصوات جميع الدول الاعضاء ذات السيادة ليس له بديل عملي يتمشى مع أحكام مبادئ الميثاق الأساسية ♦ ويمكن أن يقال بطبيعة الحال أن لا معقولية هذا النظام تثبت انما تسبى ايجاد توازن جديد في الأصوات عن طريق زيادة مفاجئة في عدد الاعضاء بنسبة حوالي ٢٠ في المائة ♦ غير أن هذه الحجة لا تأخذ بعين الاعتبار تلك الحقائق التي أشير اليها كذلك في التقارير السابقة ♦

ان الجمعية العامة هيئة تعبر في القرارات التي تتخذها في المسائل الاساسية عن نتائج مفاوضات وأبحاث دقيقة مستفيضة ♦ وفي خلال هذه العملية يتم تحديد اتجاهات مشتركة والوصول الى حلول وسط تضي على القرارات طابعا يجعلها اقرارا لاتجاه بلوره التفاوض أكثر منها حلا لحقته آلية الاقتراع ♦ فضلا عن ذلك فان الوصول الى تقييم صحيح لمغزى قرارات الامم المتحدة ، التي تتخذ على أية حال طابع التوصيات ، يقتضي تحليلا للمراحل التمهيدية التي أدت اليها ♦ فقد لا يكون للفوز أو الهزيمة في الاقتراع الا أهمية قصيرة الأمد ♦ وان ما يتجلى في الاقتراع والمناقشات مما يعد رأيا عالميا مسـؤولا لأهم من نواح متعددة من أية نتيجة تسجيل رسميا ♦

وان الآراء المؤيدة لفكرة الاقتراع المرجح لتنطوى ضمنا على عدم ثقة في الجدية وفي الشعور بالمسؤولية اللذين سترقر بهما الدول المستقلة الجديدة موافقها ♦ ولكن تاريخ الامم المتحدة لا يبرر عدم الثقة هذا الذي ينبغي رفضه بوصفه منافيا للواقع ♦ فلا الضخامة ولا الثروة ولا قدم العهد بضمانات ، من الوجهة التاريخية ، لمستوى السياسة الدولية التي تتبعها أية أمة ♦

واني لعلنى ثقة من أن اضافة عدد كبير من الدول الاعضاء الجديدة ستؤدى الى توسيع الآفاق واغناء المناقشات وتقريب الأمم المتحدة من واقع عصرنا الحالي . كما أعتقد أن هذا التطور سيكون له تأثير سليم في توجيه أعمال الأمم المتحدة نحو الديمقراطية، بتخفيفه من تأثير التكتلات الثابتة المقيدة بالتزامات ثابتة .

على أن زيادة عدد الأعضاء تثير بعض المشاكل العملية ، اذ قد تؤدى الى اطلالة المناقشات ، وقد تجعل مداولات الجمعية العامة تبد ومتناقلة الخطى في الحالات التي يتعين فيها توخي السرعة والفعالية . ولذا فان هذا التطور يوجه الأنظار مرة أخرى الى امكانيات تحسين الأساليب المطبقة في المؤسسات البرلمانية للمنظمة . ومن ثم فاني أرى أن الدول الاعضاء قد ترغب في تقوية الدور الذي يقوم به مكتب الجمعية ، بحيث يتسنى له الاضطلاع بمسؤولية أوسع في تسيير أعمال الجمعية العامة ، فيخفف بالتالي من عبء الجمعية ولجانها الموضوعية .

واذا ما عرضت للبحث مسألة اعادة النظر في الميثاق ، فمن المحتمل أن يؤدى تطوّر الجمعية العامة الى تأكيد أهمية مسألة دور مجلس الأمن وتكوينه واجراءاته .

ولقد حدث اثناء أزميتي السويس وهنغاريا تطوّر أحييت مؤقتا بسببه مسؤوليات متزايدة من مجلس الأمن الى الجمعية العامة . ولما كان من العسير على الجمعية العامة أن تتصرف بسرعة اذا ما كان عليها أن تقوم ببحث مفصل للمشاكل القانونية والفنية المعقدة ، فقد وجدت الجمعية أن أفضل وسيلة لحل المشاكل التي كانت تواجهها هي أن تعهد الى الامين العام بمزيد من المهام التنفيذية على أساس تفويضات ذات طابع عام .

ولقد واجهت الأمانة العامة نتيجة لذلك امتحانا عسيرا ، ولاسيما في أزمة السويس ، حين كلف الامين العام بكافة الاعمال التنفيذية . ومع ذلك فقد ثبت امكان العمل في يسر وسرعة على تحقيق الاهداف المقررة تحقيقا عاجلا ، وذلك بالتعاون المتبادل الوثيق بين الجمعية العامة والامين العام تساعد اللجنة الاستشارية التي عينتها الجمعية العامة . وهكذا ثبتت قيمة الامانة العامة وامكانياتها بوصفها هيئة تنفيذية ، وهي حقيقة كان لها أثرها البارز في التطورات اللاحقة .

وأود ، دون خوض في التفاصيل ، أن أشير الى أن الجمعية العامة لم تظهر على المسرح خلال أزمة لبنان الا في مرحلة متأخرة جدا ، أما المهام التنفيذية في المراحل الاولى للأزمة فقد تولى توجيهها مجلس الأمن ، مستعينا لهذا الغرض بخدمات الامين العام . كذلك كانت المرحلة الاولى من أزمة اللاوس في يد مجلس الأمن تماما .

وقد شهد هذا العام عودة مجلس الأمن إلى القيام بدوره الرئيسي ، بوصفه هيئة للأمم المتحدة التي تضطلع بالمسؤولية الأولى عن السلم والأمن . وهكذا كانت مسألة افريقيا الجنوبية ، ومسألة الكونغو على الأخص ، مهام أساسية عرضت على مجلس الأمن وحده . وطبيعي أن سبب هذا الارتداد من الجمعية العامة إلى مجلس الأمن هو أن هاتين المسألتين معاً قد اشتملتا بطابع أبعدهما إلى حد ما عن المنازعات الحالية بين الكتل الدولية الرئيسية . ومع ذلك فإن العودة إلى تأكيد دور مجلس الأمن ، بعد الجمعية العامة ، لم يؤد إلى تغيير في أساليب العمل ، إذ أن المجلس التزم ما اتبعته الجمعية من اجراءات في الآونة الأخيرة ، فاستعان بخدمات الامانة العامة والامين العام بوصفه ادارتها التنفيذية الرئيسية .

ولقد أدت أزمة الكونغو إلى ارهاق الامانة العامة إلى حد لم يسبق له مثيل . ولم يتسن تنظيم قوة عسكرية كبيرة في ظروف جغرافية ومادية شديدة الصعوبة ، وإيجاد الاطار الإداري اللازم للعملية العسكرية ، ووضع برنامج مدني بعيد المدى لمواجهة أسس حاجات اقتتصاد البلاد الا بفضل ما أبداه جميع أعضاء الامانة العامة من استعداد تام للاضطلاع باعباء اضافية ، وبفضل توفر عدد كبير من الاشخاص الذين كان لهم من الاعداد العام ما يكفي للاضطلاع بمهام جديدة كانت أحياناً بعيدة ومختلفة جداً عن عملهم الفني المؤلف . واني لأود في هذا الصدد أن أشيد بجهود كل أعضاء الامانة العامة الذين أتاحوا تحقيق عملية الكونغو .

ولقد كانت الاعمال التي عهد بها مجلس الأمن إلى الامين العام فيما يتعلق بالكونغو واسعة تحتاج إلى مزيج غير مألوف من عناصر كانت تقتضي في الأحوال العادية جهازاً أضخم وأكثر تخصصاً من الجهاز المتوفر لدى الأمم المتحدة . وكان من الدقيق المهرق تنظيم التفاعل التناسقي بين العمليات البرلمانية في الامم المتحدة وبين التدابير السياسية والمفاوضات الدبلوماسية والعمليات العسكرية والتدابير الإدارية . وان هذا التفاعل التناسقي بقدر ما يمكن القول بنجاحه واثماره النتائج المنشودة ، ليشهد على أن تنظيم أعمال الأمم المتحدة يتسم بمرونة تبعث على الأمل في المستقبل .

وكان من الطبيعي مع ذلك أن تكشف التجارب عن نقاط ضعف في تنظيم الامانة العامة . فهي لا تملك العدد الكافي من كبار الموظفين ذوي المؤهلات العالية للاضطلاع بجميع المهام التي يتعين الآن مواجهتها . وذلك رغم ما يقال أحياناً من أن المنظمة " مثقلة إلى أبعد حد بكبار الموظفين " . ويمكن القول بوجه عام أنه لا يوجد في الامانة العامة ما يكفي من الخبرة الدبلوماسية أو من الموظفين ذوي الدربة المحلية في المجالين السياسي والدبلوماسي لمواجهة الحاجات التي ظهرت على مر السنين . وأخيراً ، فإن من مظاهر الضعف الواضحة ألا تضم الامانة العامة في صفوفها خبراء في الشؤون العسكرية ذوي مؤهلات عالية ، قادرين على البقاء في حالة

استعداد لمواجهة أى نوع من الحالات التي يتعين على المنظمة مواجهتها على حين غرة • ولست أرى من ذلك بالطبع الى أنه يجب ، فيما يتعلق بهذه النواحي ، أن يكون التنظيم العسادي للأمانة العامة كفيلا لمواجهة أزمة من نوع أزمة الكونغو دون صعوبة أو دون زيادة ارهاق • بل كل ما أعنيه هو أن من المفيد أن توجد في الأمانة العامة نواة يمكن أن تكلف بمهمة من نوع المهمة الحالية ، وتكون على معرفة تامة بالحاجات والاستعدادات اللازمة ، وبذلك لا يتأثر العمل المعتاد للمنظمة بسبب توفر الاحتياطي الكافي من موظفي الصف الثاني •

ولقد أشرت من قبل الى ضرورة تقوية الأمانة العامة الى حد ما من الناحية العسكرية • وهذا هوردي ، في ضوء التجربة الأخيرة ، وفيما يتعلق بتدابير الامم المتحدة ، على أولئك الذين وجدوا في أحداث الكونغو أسبابا جديدة تدعو الى تنظيم قوة دائمة للامم المتحدة • ولما كنت قد أوضحت من قبل آرائي في هذه المشكلة في بعض التقارير السابقة التي رفعتها الى الجمعية العامة ، فلست أرى ما يدعوني الى الخوض هنا في تفاصيل هذه المسألة • وأرى لزاما علي مع ذلك أن أؤكد أن تجربة الكونغو قد دعمت اعتقادي بأن تنظيم قوة دائمة للامم المتحدة تدبير لا ضرورة له وليس عمليا ، لاسيما وان من المرجح أن تشترك حالة وأزمة جديدة يتعين على المنظمة مواجهتها مشاكل جديدة فيما يتعلق بخير شكل ممكن لتكوين القوة ومعداتهما وتدريبهما وتنظيمهما •

والأمر يختلف عن ذلك كل الاختلاف اذا عملت الحكومات التي تتوفر لديها القدرة والرغبة ، على البقاء في حالة استعداد لتلبية ما قد تطلبه اليها الأمم المتحدة • كما أن الأمم المتحدة تختلف عن ذلك كل الاختلاف اذا عملت المنظمة ذاتها على أن تكون في حالة استعداد تتسم بكثير من المرونة ، تحت اشراف موظفين مؤهلين يمكنهم أن يكييفوا خططهم حسب المواقف الجديدة في سرعة ويسر، وأن يساعدوا الأمين العام في المراحل الأولى الحاسمة من مراحل تنفيذ أى قرار قد تتخذه الهيئات الرئيسية لانشاء قوة تابعة للامم المتحدة ، أيا كان نوعها أو مهمتها •

وتتضح قيمة حالة الاستعداد هذه اذا ادركنا أن مما يسر الى حد بعيد تنظيم قوة الأمم المتحدة في الكونغو ، تمكن الأمين العام من الافادة من خبرة قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في غزة ، ومن النتائج التي توصل اليها على أساس هذه التجربة ، بشأن مختلف المسائل المبدئية والقانونية • ولما كانت عملية الكونغو أعقد وأضخم كثيرا من عملية غزة ، فمن المرجح أن تؤدي الى سلسلة جديدة من التجارب المفيدة التي ينبغي للامم المتحدة الانتفاع التام منها عن طريق التخطيط غير الرسمي اللازم في نطاق الادارة •

ثالثا

تعرضت في الملاحظات السابقة ، في عدة نقاط للمنازعات العقائدية والنفوذية التي تقتسم عالم اليوم .

وليس شمة ما يدعو الى الاسهاب هنا في شرح الطريقة التي أثرت فيها هذه المنازعات الكبرى في مداولات الامم المتحدة الداخلية ذاتها ، بل وحتى في النظام الدستوري الذي نشأ في العمل . ولكن لا بأس من ايراد كلمة عن الامكانيات المتاحة للامم المتحدة للقيام بعمل أساسي في عالم منقسم .

ورغم عمق الاختلافات التي تقسم عالمنا ، فان المناطق التي لم تلتزم جانبا معينا في المنازعات الرئيسية لا تزال كبيرة . ولقد وجدت بلدان هذه المناطق ، سواء وصفت نفسها بغير الملزمة أو بالمحايدة أو الحيادية ، أو بغير ذلك من الاسماء ، انه ليس مما يتمشى مع دورها ومصالحها في السياسة العالمية أن تربط سياستها ، بمعنى عام ، بأية كتلة معينة أو أن تسلك أي نهج تصرفي معين يؤيده أي طرف في النزاع الرئيسي . وتتفاوت أسباب اتخاذ هذه المواقف ، غير أن الاهم من ذلك ، في هذا السياق الخاص ، هو أن المنازعات الناشئة داخل المناطق غير الملزمة تتيح فرصا لايجاد حلول تتجنب توسيع شقة الخلافات بين الدول الكبرى ، ويمكن أن تظل بمنأى عن تأثير مثل هذه الخلافات . وهكذا فان هناك ميدانا يمكن فيه مواجهة المنازعات الدولية وحلها على أساس ذلك الانسجام بين الكتل الدولية الذي اعتبر في سان فرانسيسكو شرطا لتقرير مجلس الأمن أي عمل . ومن الممكن الوصول الى اتفاق ، لأن للدول الكبرى مصلحة متبادلة في تجنب امتداد أي نزاع اقليمي أو محلي الى دائرة سياسة الكتل .

ومن أصعب الأمور على الامم المتحدة ، بتكوينها وهيكلها الراهنين ، أن يكون لها تأثير في المشاكل الداخلة بلا لبس ولا غموض في نطاق المنازعات الحالية بين الكتل الدولية . وفي وسعنا أن نفترض ، في حالة وقوع نزاع محدد في هذا النطاق ، أن مجلس الأمن سيكون مشلول اليد ، وقد يخشى أن تسير المواقف التي تتخذها الجمعية العامة في اتجاهات تتأثر تأثيرا قويا باعتبارات لا ترتبط بالمعضلة المحددة موضوع البحث الا ارتباطا غير مباشر . وأيضا كان موقف الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، فسيكون من المستحيل أيضا من الوجهة العملية في هذه الحالات أن يتصرف الأمين العام تصرفا فعالا بما في متناول يديه من وسائل ، مالم يعرض للخطر الشديد فائدة منصبه للمنظمة في جميع الحالات الأخرى التي تلزم فيها خدمات الامانة العامة للامم المتحدة .

وهذا يحدد بوضوح معالم ميدان العمل الرئيسي الذي تستطيع الامم المتحدة فيه بذل جهودها لمنع المنازعات أو حلها • فينبغي أن تتجه هذه الجهود الى ابقاء ما ينشب من المنازعات الجديدة خارج نطاق اختلافات الكتل • وفضلا عن ذلك فمن واجب الامم المتحدة ، في حالة المنازعات الواقعة على هامش مجال الاختلافات بين الكتل أو داخله ، أن تسعى الى اخراج هذه المنازعات من هذا المجال عن طريق حلول ترمي قبل كل شيء الى حصرها في نطاق محلي لا تحيد عنه • وعلى المنظمة ووكلائها ، عند القيام بذلك رسم نهج للعمل ، ولكن ينبغي ألا يكون في هذا النهج انحياز لطرف ضد آخر ، بل يجب أن يستهدف غرضا عاما هو تجنب توسيع المنطقة التي تتغلغل فيها منازعات الكتل أو تضيق رقعة هذه المنطقة •

وتدل التجربة على أن الدبلوماسية الوقائية ، التي ينبغي أن توجه اليها على هذا النحو ، جهود الامم المتحدة الى حد بعيد ، ذات أهمية خاصة في الحالات التي يمكن أن يقال فيها ان النزاع الاصلي اما ناشيء عن وجود فراغ نفوذى بين الكتل الرئيسية أو ينطوى على خطر ايجاد هذا الفراغ • ومن الواجب أن تتجه التدابير الوقائية في هذه الحالات ، أولا وقبل كل شيء ، الى ملء هذا الفراغ بحيث لا يكون سببا في قيام أى من الاطراف الرئيسيين بعمل ما قد يكون الدافع اليه غايات وقائية ، ولكنه قد يؤدى بالتالى الى عمل مضاد من الطرف الآخر • وتختلف حسب الحالات الطرق التي تستطيع بها الامم المتحدة ملء هذا الفراغ لتفادى هذه الاعمال ، ولكنها كلها تشترك في هذه السفة ، وهي أن الامم المتحدة تظهر على المسرح مؤقتا ، وريثما يملأ الفراغ بالطرق العادية ، على أساس عدم التزامها أية كتلة دولية ، حتى تقدم بقدر الامكان ضمانا لجميع الاطراف ضد الأعمال التي قد يبادر الآخرون الى اتخاذها •

هذا ، وان الضرورة الخاصة لاسميه هنا بالدبلوماسية الوقائية للامم المتحدة ، والامكانيات الخاصة التي تتيحها ، قد اتضحت في عدة قضايا نشأت في الآونة الأخيرة ، كالسويس وغزة ولبنان والاردن واللاوس والكونغو •

وتوضح دراسة وقائع المنازعات التي أشرت اليها في الفقرة السابقة ، كيف استخدمت وسائل الامم المتحدة واساليبها للاغراض التي أشرت اليها • ففي جميع الحالات تصرفت المنظمة ، مهما كان السبب المباشر لتصرفها ، على نحو يؤدى الى تفادى حدوث تطورات قد تجر النزاع المحدد ، بصورة صريحة أو ايجابية الى نطاق خلافات الكتل الدولية • وقد فعلت المنظمة ذلك بظهورها على المسرح ، بوسائل متواضعة جدا تارة ، وبقوة تارة أخرى ، حتى تزيل فراغا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو عسكريا •

ولقد وجد الرأي المبين هنا بشأن الامكانيات الخاصة المتاحة للمنظمة والمسؤوليات الخاصة الواقعة على عاتقها في حالات وجود فراغ ، تعبيرا عظيم الوضع عنه في حالة الكونغو * فقد كان السند الرئيسي لتدخل الامم المتحدة انهيار النظام والقانون ، ورفض محاولة حفظ النظام بواسطة القوات الاجنبية ، وادخال قوات الامم المتحدة لايجاد أساس لسحب القوات الاجنبية وتغادي محاولات ادخال أية قوات اجنبية أخرى الى الاقليم ، وما ينجم عنها من مخاطر واضحة في توسيع شقة النزاع الدولي *

وليس المهم في الأمر هو أن توصف عملية الكونغو بأنها مثال من أمثلة الدبلوماسية الوقائية ، أو بأنها خطوة ترمي الى ملء فراغ وتغادي المخاطر الدولية التي يؤدي اليها نشوء هذا الفراغ ، أو بأنها سياسة ترمي الى حصر نزاع ينطوي على آثار دولية واسعة الانتشار * وأيا ما كان الوصف ، فان الواقع السياسي باق * انها سياسة تبررها رغبة المجتمع الدولي في تجنب انقسام هذه المنطقة الهامة نتيجة لمنازعات الكتل * وهي سياسة أتاحها وجود مصلحة لكلا الكتلتين في تجنب هذا التوسيع لمنطقة النزاع نظرا الى ما قد ينجم عنه من عواقب وخيمة اذا ما أخفقت جهود حصر النزاع *

وان الذين ينظرون بنفاد صبر الى ما تقوم به الأمم المتحدة اليوم من جهود لحل المشكلات الدولية الكبرى ، ليميلون الى تجاهل أو اساءة تفسير أهمية الجهود التي تستطيع الأمم المتحدة بذلها في ميدان السياسة العملية لتوجيه المجتمع الدولي نحو الاستقرار المتزايد * وهم يرون في عجز الأمم المتحدة عن حل المنازعات الرئيسية بين الكتل حجة للطعن في شكل التعاون الدولي ذاته الذي تمثله المنظمة * ولكنهم ينسون بذلك ما حقته المنظمة وما تستطيع أن تحققه بجهودها في المنازعات التي لا تكون في البداية الا على هامش منازعات الكتل أو خارجها ، وان كانت خليقة بأن توسع منازعات الكتل وتزيد تفاقمها ان لم تحل أو تحصر * وهكذا فان المنظمة تحدث أيضا تأثيرا على أعظم جانب من الأهمية ، وان يكن غير مباشر ، في المنازعات بين الكتل الدولية ، بحيلولتها دون توسيع الرقعة الجغرافية والسياسية التي تقوم فيها هذه المنازعات واتاحتها الحلول المناسبة كلما أمكن تعبئة مصالح جميع الاطراف لدعم جهودها *

وعلى هذا النحو أيضا تساهم المنظمة مساهمة فعالة في سبيل ايجاد حل نهائى للخلافات بين الكتل الدولية ، لأن من الواضح أن من شروط تحسن الحالة ألا يسمح باتساع الرقعة التي تدور فيها هذه الخلافات - وهو أقل ما ينبغي عمله - وان يضيق نطاقها الى الحد الممكن *

وفي ضوء هذه الاعتبارات اتخذت خطوة تدخل الامم المتحدة في النزاع الكونغو—و بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ، التي طبقت لأول مرة تطبيقا كاملا بنصها وبالروح التي لا شك أملت صياغتها * وفي ضوء هذه الاعتبارات ايضا ينبغي أن يلاحظ أن قرارات مجلس الأمن بشأن الكونغو ، أول هذه القرارات وما تلاه على السواء ، قد اتخذت بأصوات لم تنعكس فيها المنازعات بين الكتل الدولية *

وتغدو لهذه الملاحظات أهمية خاصة متى انتقلنا الى النظر في المسائل التي تتضمن تصادها صريحا بين مصالح الكتل الدولية * وأعني بذلك مسألة نزع السلاح بوجه خاص * واستطيع أن أقول ، عموما ، انه ليس مما يدعو الى الاستغراب أن تصادف المفاوضات صعوبات استثنائية ، فيما يتعلق بمشاكل ترتبط على هذا النحو الوثيق بأمن كثير من الأمم وبالذول الكبرى في كل من الكتل المختلفة * ومن جهة أخرى ، نجد من الواضح أيضا ان هناك مجالا تغلب فيه المصلحة المشتركة في تجنب تفاقم الموقف على مصالح الأمن الخاصة لأي طرف بعينه ، ويمكن التوصل فيه لهذا السبب الى اتفاق *

ولقد شهدنا مثل هذا الاتفاق ينشأ نشوءا واقعيا في ميدان التجارب النووية * وأعتقد أن هناك مسائل أخرى في ميدان نزع السلاح ، يمكن للجهود الجديدة أن تحرز بشأنها نجاحا في الوصول الى اتفاق ، وهذا على الأقل فيما يتعلق بذلك الحد من السياسة الواقعية المشتركة الذي تمليه المصلحة المتبادلة في تجنب توسيع الاساس الموسوعي للتسابق الحالي نحو الأزرمة العالمية * ولو نظر الى مسألة نزع السلاح من هذه الزاوية ، لبدأ أنها تنطوي على امكانيات هامة ، لم يجر استقصاؤها بعد استقصاء كاملا ، للتضييق التدريجي للميدان الذي جعل تضارب مصالح الأمن فيه حتى الآن من المستحيل قيام الاتفاق الرسمي *

وليس شمة تناقض بين تطبيق كهذا لتلك الفلسفة والاساليب التي جربتها الأمم المتحدة بنجاح في بعض المنازعات على مشكلة نزع السلاح ، وبين الرأي القائل بأن الحل الوحيد الممكن لمشكلة نزع السلاح هو أن يقبل الطرفان معا نزع السلاح نزعا تاما في ظل رقابة كافية * فالنهج العملي والنهج المبدئي أو الجذري ، ان جاز هذا التعبير ، ليسا متعارضين ؛ ذلك أنه من الواضح أن الجهود الرامية الى تجنب توسيع ميدان النزاع وتضييق الميدان الذي يستحيل فيه الوصول الى اتفاق ملموس حاليا ، ينبغي أن تدمج ، في جميع الظروف ، في خطة أوسع وأبعد مدى ، يمكن فيها الموازنة بين مصالح الأمن لدى الأطراف بطرق تتيسر لهم الوصول الى الهدف المثالي ، ألا وهو النزع التام للسلاح *

ولا شك أنه من العيب أن تعالج مشكلة نزع السلاح على أساس عملي بحت ، دون ادماج الخطوات المتخذة في خطة مرسومة ترمي في آخر الأمر الى نزع تام للسلاح . وكذلك يبدو ، من جهة أخرى ، أنه ليس من الواقعية في شيء أن تعالج المشكلة في مجموعها دون أن تأخذ بعين الاعتبار أن كل التجارب السياسية وجميع المفاوضات السابقة تدل على أن طريق التقدم إنما يكون في توجيه الجهود نحو حصر وتضييق رقعة الخلاف بتعبئة تلك المصالح المشتركة التي قد تكون موجودة وغالبة على المصالح الخاصة الأخرى السائرة في الاتجاه المعاكس .

واني لأستميح أعضاء الجمعية العامة عذرا في تقديم هذه الملاحظات العامة — حول مشكلة أعارتها الجمعية كل هذا الاهتمام . وما دفعني الى ذلك سوى اعتقادي بأن التجارب المستمدة من الميادين السياسية الأخرى تصرف فيها الأمم المتحدة بنجاح ، ولها علاقة أيضا بمثل هذا الميدان الذي لم تحرز المنظمة فيه أية نتائج .

رابعاً

إن المسؤوليات الواقعة على عاتق المنظمة في ميدان الدبلوماسية الوقائية والامكانيات المتاحة لها فيه موجودة أيضا في الميدان الاقتصادي . ورغم أن صدق الأعمال الاقتصادية أقل رجعا بكثير ، فإن لهذه الأعمال في المدى الطويل أهمية حاسمة بالنسبة الى رفاه المجتمع الدولي . والأرجح أن المعيار الذي سيستخدم للحكم على الأمم المتحدة في نهاية الأمر لن يكون نجاحها في التغلب على هذه الأزمة أو تلك بقدر ما سيكون أهمية مساهمتها الكلية في بناء مجتمع دولي تصبح فيه مثل هذه الأزمات أمرا غير محتوم .

وطبيعي أنه لا يمكن بلوغ هذا الهدف ما بين عشية وضحاها ، كما أن أية إصلاحات تنظيمية أو تأسيسية في الأمم المتحدة لن تساعد كثيرا على تحقيقه . بل أن من غير الممكن بلوغه بحل سياسي للمنازعات التي تفرق ما بين الدول الكبرى حاليا . فرغم ما لهذا الحل السياسي من أهمية كبيرة ، فإنه ليس بذاته كفيلا بضمان الاستقرار والسلم ازاء الفراغ الاقتصادي والاجتماعي الخطير الذي أوجدته ، وعملت على ابقائه ، تلك الثغرة الواسعة التي تفصل بين البلدان المارة في مراحل نمو مختلفة .

وان جميع الدول الأعضاء ، ذات الاقتصاد النامي وذات الاقتصاد المتخلف ، الشرقية منها والغربية ، لتجمعها مصلحة مشتركة في تلك المهمة الطويلة الأمد ، مهمة سد الثغرة الاقتصادية بين البلدان . وهذه المصلحة المشتركة أمر معترف به من الجميع . ولقد ورد ذكرها صراحة في ميثاق الأمم المتحدة ،

الذي تتعهد فيه البلدان بأن تقوم ، فرادى أو متضامنة ، وبالتعاون مع المنظمة ، بالعمل على «رفع مستوى الحياة ، وتحقيق التوظيف الكامل ، وإيجاد الأوضاع الكفيلة بتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي» * وهي تتضح في جميع مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة بشأن البنود المنصلة بهذا الموضوع * ولقد آتت هذه المصلحة المشتركة ثمارها في عدد كبير من الاعمال التي أنجزت في نطاق الأمم المتحدة والهيئات المختصة * ومع ذلك فلا مفر للمرء من أن يشعر بخيبة أمل إذا ما تأمل مدى التقدم المتحقق بالنسبة الى ما لا يزال من الواجب عمله *

وصحيح أن مجرد الاعتراف بوجود مصلحة مشتركة في الانماء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد المتخلف يمثل في حد ذاته خطوة كبرى الى الامام ، ولا يقتصر الاعراب عن هذه المصلحة المشتركة في الانماء الاقتصادي على مجرد الفاظ تساق * بل أن ما حققته أسرة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، مدعومة في ذلك بالمساعدات السخية من حكومات الدول الأعضاء ، ليثبت جبرية هذه المصالح المشتركة * ومع ذلك فينبغي ، بروح من الواقعية الصريحة ، أن يبين ، فيما يتعلق بالبلدان الافريقية الناشئة ، أن معدل التقدم المحرز لا يوازي اطلاقا الحاجات القائمة *

وان توافق المصالح في الميدان الاقتصادي لينبثق من الترابط الاقتصادي للمجتمع العالمي * ولقد أخذت درجة الترابط تتزايد بسرعة ، أما لأنه جاء نتيجة محتومة لاسراع معدل التقدم في العلم والتكنولوجيا ، وأما لاستقلال بلدان قارتي آسيا وأفريقيا واشتراكها الكامل في شئون العالم بأسره ، وأما - الى حد غير قليل - نتيجة للقوى الاقتصادية التي تعمل على زيادة تكامل المجتمع العالمي *

فللمرة الاولى في التاريخ ، أصبح لمفهوم الاقتصاد العالمي معنى هام لا في نظري دارس الاقتصاد وحده ، بل في نظر رجل الحكم والرجل العادي كذلك *

ومن سوء الحظ أن هذا الترابط المتنامي قد تجلى في الآونة الأخيرة في صورة جهود وأعمال خارجة عن نطاق الأمم المتحدة أكثر منها داخل نطاقها * وان الأمم المتحدة لتستطيع أن ترحب بالترتيبات الاقليمية المعقودة بين البلدان المتجاورة أو البلدان ذات الأهداف المشتركة؛ فلهذا ، الترتيبات دور هام تلعبه طالما وضعت بشكل يجعلها تتجه الى دعم الجهود المشتركة المبذولة لإيجاد أوضاع كفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، بدلا من الحلول محل هذه الجهود * ومع ذلك فهناك خطر حقيقي سيلوح في الافق متى وضعت هذه الترتيبات الاقليمية بحيث تدخل في نطاق منازعات الكتل * ففي هذه الحالة قد تنتهي الجهود التي ينبغي أن تخدم

في الاحوال العادية مصلحة مشتركة وتستند عليها ، الى اضعاف القوة الموحدة لهذه المصلحة وتوسيع شقة الانقسام * ومن الواضح أن هذا يتعارض على طول الخط مع الهدف الرئيسي للأمم المتحدة ومهمتها التي تقوم بها في سبيل تأمين المزيد من الاستقرار السياسي *

وكما أن من مصلحة المجتمع العالمي بأسره الحيلولة دون توسيع رقعة النزاع في حالة الأزمات السياسية ، فذلك ينبغي أن يكون من مصلحة الجميع أن يسعوا دوما الى توسيع ، لا تضيق ، ذلك النطاق الذي تتفق فيه المصلحة الاقتصادية في اطار الأمم المتحدة * ومالم يتحقق ذلك ، فسيكون العالم بأسره ، لا هذا الجانب أو ذاك ، هو الخاسر حتما * فالأمم المتحدة ، كما ذكرت في بياني المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثلاثين * **مما** زالت هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تعمل فيها بلدان ذات نظم ومؤسسات سياسية كبيرة الاختلاف وتمر في مراحل متفاوتة من النمو الاقتصادي ، على تبادل الآراء وتشاطر المشاكل والتجارب ، واختبار استجابات كل منها للسياسات ذات الأهمية المشتركة ، والاضطرار بالتدابير الجماعية * *

ولقد كان هذا الاعتراف باتساع النطاق الذي تتفق فيه المصالح الاقتصادية هو أساس اقتراحي وقرار المجلس بأن يعقد دورته الثلاثين على مستوى الوزراء للقيام ، في مطلع العقد الجديد ، بدراسة واسعة للاتجاه الذي ينبغي للأمم المتحدة السير فيه حتى تكون أهلا لمجابهة المسؤوليات القومية والجماعية التي يقتضيها النمو والتوسع الاقتصادي بين *

وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة القرار ١٣١٦ (الدورة ١٣) الذي ناشدت فيه الدول الأعضاء القيام بدراسة لما تحقق من أعمال حتى الآن ، ورسم مخطط تعاونها المقبل لايجاد حافز جديد للانماء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد القليل النمو * كذلك تبين لبلدان متعددة ذات الاقتصاد النامي منها والمتخلف على الصعيد القومي ، ان من المفيد وضع خطط طويلة الاجل للنمو الاقتصادي تتخذ دليلا ومنطلقا للسياسة الاقتصادية ، كما انشأت بلدان أخرى لجانا قومية لاهداف الاقتصادية والسياسية *

وفي ضوء هذه الاحداث ، وفي ضوء التغيرات التي حدثت على مسرح الاقتصاد القومي والسياسة القومية منذ توقيع الميثاق ، رأيت أنه يكون من المفيد أن يستطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما اذا كان من الممكن أو المرغوب فيه أن تضطلع الأمم المتحدة بتخطيط الاتجاه المقبل للتدابير التعاونية الرامية الى تنفيذ مقاصد الميثاق الاقتصادية والاجتماعية *

ولم يتسن حتى الآن الاتفاق على امكان أو جدوى تحقيق الانسجام أو التناسق بين السياسات الاقتصادية القومية * بل أن نفس فكرة التشاور المنهجي المنتظم من أجل الوصول الى معرفة أكمل للوقائع والمشاكل هي فكرة جديدة * ولما كان التقدم نحو تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية القومية ضئيلا جدا ولم يبدأ الا منذ وقت قريب جدا ، حتى في إطار التكتلات الإقليمية للبلدان المتشابهة الاهداف ، فليس من المستغرب الا يوجد حتى الآن اتفاق على امكان أو فائدة تحقيق الانسجام أو التناسق بين السياسات الاقتصادية القومية في إطار الامم المتحدة *

ومع ذلك ، فرغم أن الهدف ليس قريب المنال ، ورغم أنني لا أرغب في الاقلال من أهمية العقبات ، فلا بد من تأكيد أهمية تحقيق الانسجام بين سياسات الانماء الاقتصادي القومي في إطار الأمم المتحدة * ورغم أن الدورة التي عقدت على المستوى الوزاري لم تأت بالنتائج التي أمل فيها البعض ، فقد كانت ولا شك بداية ، وأدت بالفعل الى تبادل مفيد للأراء ، وأتاحت فرصة للاتصال بين الوزراء المسؤولين عن الشؤون الاقتصادية الذين لا تتاح لبعضهم فيما سوى ذلك غير فرص محدودة للقيام بمثل هذه الاتصالات المباشرة * وقد أدت بالفعل الى اتخاذ خطوة هامة واحدة على الأقل يرجى منها تحقيق تناسق أفضل في المستقبل في سياسات الاسقاطات الاقتصادية * وهكذا يمكن القول أن هذا الاجتماع - بنتائجه الايجابية والسلبية معا - يمهّد السبيل للقيام بجهود جديدة لاستطلاع واستغلال ذلك الميــدان الواسع من المصالح الاقتصادية المشتركة تحقيقا لاهداف مشتركة ؛ كما انه يكشف في الوقت نفسه عن الصعوبات التي نصادفها ، ويدل على اننا ما زلنا في المرحلة الاولى من التطور *

ولقد انصرف معظم الاهتمام في التحليلات الاقتصادية التي قامت بها الامانة العامة ، وبالتالى في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة الى الاتجاهات الماضية والحاضرة * والآن وقد اضطلع المجلس بتنفيذ برنامج أعمال في الاسقاطات الاقتصادية ، فلنا أن نأمل في أن تتمكن المنظمة ، كلما تجحنا في تحديد العناصر المكونة لسياسات النمو الاقتصادي ، من المساهمة مساهمة هامة في توسيع النطاق الذي تتوافق فيه المصالح في إطار الامم المتحدة ، مما يساهم على تحقيق الانسجام بين قرارات الحكومات في ميدان السياسة القومية وعلى تشجيع انماء اقتصادى سريع ثابت للجميع *

خامساً

بحثت في مقدمة تقريرى المرفوع الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة دور الأمم المتحدة ، وقلت في هذا الصدد ما يلي :

» ان النشاط القائم اليوم في نطاق الامم المتحدة ومن أجلها ، نشاط قد يفيد في ارساء الأساس اللازم لايجاد صور متزايدة التحسن من التعاون الدولي ولوضع نظام قانوني دولي مقبل لم يكتمل بعد نضج العالم لتمثله « .

واستطردت قائلاً :

» لقد كثر القول بأن عالم اليوم عالم يقتضي ايجاد تعاون دولي منظم قوامه العالمية ، وهو لذلك قول يتردد المرء في ترديده . ولكن هنالك أسباباً تدعو الى ذلك التزديد رغم كثرته . اذ لا يزال يبدو أحياناً ثمة نسيان للحقيقة التالية : وهي أنه أياً كانت النظرة الى الامم المتحدة بوصفها مؤسسة ، فان مبدأ التعاون الدولي المنظم على أساس العالمية ، المتمثل في هذه المنظمة في الوقت الحاضر ، انما هو وليد تجارب مريبة قاسية ، وينبغي اعتباره مبدأ مستقراً راسخاً « .

ولقد حاولت في الاجزاء السابقة لهذه المقدمة ان أخلص آرائى في بعض المشا كل المحددة التي تواجه المنظمة في الفترة الحالية ، التي ربما عدها التاريخ يوماً ما نقطة تحول .

ولقد أردت بوجه خاص أن ألفت نظر الدول الاعضاء الى النطاق الذى تتوفر للمنظمة فيه امكانيات القيام بأعمال دبلوماسية وسياسية في عالم منقسم ، والى فائدة توسيع ذلك النطاق بجهود حثيثة دائبة ، يكون مركزها المصالح المشتركة الناشئة عن رغبة الجميع في تضييق رقعة النزاع وتخفيف خطر المنازعات وايجاد أساس للعمل المشترك على حل المنازعات أو على الأقل حصرها « .

ان التطورات الأخيرة - المتجلية في ذلك التطور التقني الثورى لأسلحة التدمير ، وفي ذلك الظهور القوى على مسرح السياسة الدولية من جانب بعض مناطق العالم الرئيسية الجديدة وفي ذلك الارتباط الاقتصادي العالمى الجديد - قد ألقت على عاتق المنظمة بذاتها وبوصفها أداة في أيدي حكومات الدول الاعضاء ، مسؤوليات أعظم بكثير من ذى قبل ، ولكنها أكسبتها كذلك مزيداً من الفائدة « .

ومن الممكن النظر الى المنظمة وأعمالها من زوايا مختلفة * فهي تمتد حكومات الدول الأعضاء بجهاز دائم رفيع المستوى للاجتماع والتفاوض * بيد أنها أخذت تمتد ها كذلك ، بصورة متزايدة ، بأداة تنفيذية فعالة للعمل المشترك * وفي هذه الناحية الأخيرة سـار التطور في اتجاه مخالف الى حد ما لما كان مقصودا في سان فرانسكو ؛ ولكن الاختلاف في الاساليب ، كما أظهرت التطورات الأخيرة ، ليس كبيرا ، بينما الاتفاق على الاهداف تام * وأخيرا ، تمثل المنظمة أيضا تجسيدا لمثل أعلى ورمز لنظرة الى الحياة الدولية يعترف فيها بالمصلحة المشتركة بين الجميع في التخلي عن استخدام القوة ، بأية صورة من الصور ، كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية ، وفي الالتزام بمبادئ القانون والعدل وحقوق الانسان *

وكثيرا ما واجهت المنظمة في السابق مواقف قد يبدو فيها أن التساهل في التزام هذه المبادئ المذكورة أخيرا قد ييسر الوصول الى نتائج في المفاوضات ، أو يبشر بنجاح أيسر للمنظمة في جهودها التنفيذية لحل مشكلة ما ، والمرجح أنها ستواجه مثل هذه المواقف في عملها المتواصل مرارا وتكرارا * وللدول الأعضاء نفسها أن تحكم الى أي حد قبلت المنظمة مثل هذا التساهل في حالات معينة ، وإلى أي حد بقيت مخلصه للمبادئ والمثل العليا المتجسدة في المنظمة *

واني لأعتقد اعتقادا راسخا ان من الغبن شراء أية نتيجة بثمن يمثل تساهلا في مبادئ المنظمة ومثلها العليا ، اما بالرضوخ للقوة أو بالتكسر لمقتضيات العدالة أو باغفال المصالح المشتركة أو بامتهان حقوق الانسان * ذلك لأن التساهل في مبادئ المنظمة ومقاصدها يضعفها على نحو يشكل خسارة أكيدة في المستقبل لا يمكن تعويضها بأي نفع مباشر يجني *

ان تلك الامم العديدة التي تشعر بالقوة بعنويتها في الاسرة الدولية ، ولكنها تتسم بالضعف وهي منعزلة لوحدها ، لتزداد تطلعا الى الامم المتحدة على أنها المنبر الرئيسي لها ، والخامية الكبرى لمصالحها * وهكذا أخذ عدد متزايد من الأمم ينتظر من الامم المتحدة التوجيه والتأييد بطرق تختلف الى حد ما عن الطرق المألوفة في الدبلوماسية الدولية التقليدية * وتنتظر هذه الامم الى المنظمة على أنها هي المعبرة والمدافعة عن تلك المبادئ التي تمنحها القوة في عالم يستطيع فيه آخرون أن يحشدوا ذخيرتهم من القوة المسلحة والثروة والدور التاريخي ، والنفوذ ، وهي الذخيرة التي تشكل الوجه الثاني لمسئوليتها الخاصة عن صيانة السلم والأمن * ومن ثم فان اشعاف المنظمة نتيجة لمحاولة الوصول الى النتائج على حساب المبادئ لا ينطوي على مجرد الخسارة الآجلة ، بل وعلى خسارة عاجلة تتناول أهمية المنظمة للأغلبية

العظمي من الامم ، وتثال من الثقة التي أولتها هذه الأمم للمنظمة ، والتي نتوقف عليها في آخر الأمر قوة تلك الأمم في عالمنا هذا •

ان الميثاق ينطوى على عناصر تفكير ينتمي في رأبي الى مرحلة ماضية من تطور المجتمع العالمي • وأعني بذلك خاصة تلك الفكرة القائلة بأن الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الامن لا يقتصر دورهم - كما هو طبيعي - على الاضطلاع بمسئولية خاصة عن صيانة السلم والامن ، وانما يمثلون في عملهم المتضامن مجموعة مندوجة في المنظمة وموجهة للمجتمع العالمي المنتظم في الأمم المتحدة •

ولقد شهدت السنوات الخمس عشرة التي انقضت منذ انشاء الأمم المتحدة تطورا يختلف عن ذلك • فقد شهدنا أولا انقساما بين الأعضاء الدائمين أثار في الواقع خطر الحرب الحالي الشديد ، وعاق تطور المنظمة الى حد بعيد • ولكننا شهدنا أيضا حصول أغلبية دول قارتين عظيمتين على الاستقلال تدريجيا ، وهي دول تختلف في مصالحها وتقاليدها ومفاهيم السياسة الدولية عن البلدان الأوروبية والأمريكية • ومن ذا الذي ينكر أن بلدان آسيا وبلدان أفريقيا ، ان تعمل بروح مشتركة ، انما تمثل اليوم عناصر قوية في المجتمع الدولي تحتل بطريقتها الخاصة نفس الأهمية التي تحتلها الدول الكبرى ، وان تكن تفتقر الى القوة العسكرية والاقتصادية ؟

ان الأمم المتحدة نتاج عسوى للحالة السياسية التي تواجه جيلنا هذا • ومع ذلك ففي المنظمة وصل المجتمع الدولي في الوقت نفسه الى وعيه السياسي الذاتي ، ان جاز هذا التعبير ، ومن ثم أصبح في امكانه استخدامها بطريقة مثمرة للتأثير في نفس تلك الظروف التي كانت المنظمة نتاجا لها •

ومن المستحيل على أي شخص أن يحدد الوجهة التي سيتجه اليها المجتمع الدولي أو الكيفية التي ستتغير بها الأمم المتحدة خلال المجرى المقبل لتطور السياسة الدولية • ولكن يمكن ولا ريب أن يقال ان التعاون الدولي سيغدو ذا أهمية متزايدة لصيانة السلم والتقدم والعدالة الدولية ، كما يمكن أن يقال انه اذا ما ثبتت الأمم المتحدة بقوة على مبادئها ومقاصدها مع ابدائها المرونة والتكيف الحصيف مع الحاجات فيما يتعلق بالاجراءات ، فسوف يزداد تطلم الاعضاء القائمين بهذا التعاون الى المنظمة للمساعدة • ومن ثم فسوف تتزايد في نظرهم ضرورة الاحتفاظ بقوتها بوصفها اداة للمجتمع العالمي ، وذلك في جهودهم لتضييق رقعة الخلاف الرئيسي الذي كانت المنظمة عاجزة حتى الآن ازاءه ، وكذلك في الجهود الرامية الى حل المشكلات الناشئة خارج هذه الرقعة أو على هامشها ، بروح تنعكس فيها أولوية المصلحة المشتركة •

وقد يكون في هذا المفهوم لدور الأمم المتحدة ومستقبلها ما يتجاوز حدود الرأى التقليدي القائل بأن دور المنظمة الوحيد أو الأهم هو كونها جهازا للتفاوض ؛ ولكنني على ثقة من واقعية هذا المفهوم ، وعلى ثقة كذلك من أن المنظمة ودولها الاعضاء ستسلك السبيل القويم والحكيم اذا ما حرصت دائما على هذا المفهوم ، حتى ولو بدا وقتا ما انه يقود الى طريق محفوف بالمخاطر والصعاب ، تشك تلاء الدول في قدرة المنظمة على قهرها ♦

داج همرشولد

الامين العام

٣١ آب (أغسطس) ١٩٦٠

متعهد و بيع منشورات الأمم المتحدة في العالم

SALES AGENTS FOR UNITED NATIONS PUBLICATIONS DEPOSITAIRES DES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

- ARGENTINA-ARGENTINE**
Editorial Sudamericana, S.A., Alsina 500, Buenos Aires.
- AUSTRALIA-AUSTRALIE**
Melbourne University Press, 369/71 Lonsdale Street, Melbourne C.1.
- AUSTRIA-AUTRICHE**
Gerold & Co., Graben 31, Wien, 1.
B. Willerstorff, Markus Sittikusstrasse 10, Salzburg.
- BELGIUM-BELGIQUE**
Agence et Messageries de la Presse, S.A., 14-22, rue du Persil, Bruxelles.
- BOLIVIA-BOLIVIE**
Libreria Selecciones, Casilla 972, La Paz.
- BRAZIL-BRESIL**
Livaria Agir, Rua Mexico 98-B, Caixa Postal 3291, Rio de Janeiro.
- BURMA-BIRMANIE**
Curator, Govt. Book Depot, Rangoon.
- CAMBODIA-CAMBODGE**
Entreprise khmère de librairie, Phnom-Penh.
- CANADA**
The Queen's Printer, Ottawa, Ontario.
- CEYLON-CEYLAN**
Lake House Bookshop, Assoc. Newspapers of Ceylon, P.O. Box 244, Colombo.
- CHILE-CHILI**
Editorial del Pacifico, Ahumada 57, Santiago.
Libreria Ivens, Casilla 205, Santiago.
- CHINA-CHINE**
The World Book Co., Ltd., 99 Chung King Road, 1st Section, Taipei, Taiwan.
The Commercial Press, Ltd., 211 Honan Rd., Shanghai.
- COLOMBIA-COLOMBIE**
Libreria Buchholz, Bogotá.
Libreria América, Medellín.
Libreria Nacional, Ltda., Barranquilla.
- COSTA RICA**
Imprenta y Libreria Trejos, Apartado 1313, San José.
- CUBA**
La Casa Belga, O'Reilly 455, La Habana.
- CZECHOSLOVAKIA-TCHÉCOSLOVAQUIE**
Československý Spisovatel, Národní Třída 9, Praha 1.
- DENMARK-DANEMARK**
Einar Munksgaard, Ltd., Nørregade 6, København, K.
- DOMINICAN REPUBLIC-REPUBLIQUE DOMINICAINE**
Libreria Dominicana, Mercedes 49, Ciudad Trujillo.
- ECUADOR-EQUATEUR**
Libreria Cientifica, Guayaquil & Quito.
- EL SALVADOR-SALVADOR**
Manuel Navas y Cia., 1a. Avenida sur 37, San Salvador.
- ETHIOPIA-ETHIOPIE**
International Press Agency, P.O. Box 120, Addis Ababa.
- FINLAND-FINLANDE**
Akateeminen Kirjakauppa, 2 Keskuskatu, Helsinki.
- FRANCE**
Editions A. Pédone, 13, rue Soufflot, Paris (Ve).
- GERMANY-ALLEMAGNE**
R. Eisenschmidt, Schwanthaler Strasse 59, Frankfurt/Main.
Elwert & Meurer, Hauptstrasse 101, Berlin-Schöneberg.
Alexander Horn, Spiegelgasse 9, Wiesbaden.
W. E. Seabach, Gertrudenstrasse 30, Köln (1).
- GHANA**
University Bookshop, University College of Ghana, P.O. Box Legon.
- GREECE-GRECE**
Kauffmann Bookshop, 28 Stadian Street, Athènes.
- GUATEMALA**
Sociedad Económica-Financiera, 6a Av. 14-33, Guatemala City.
- HAITI**
Librairie "A la Caravelle", Boite postale 111-B, Port-au-Prince.
- HONDURAS**
Libreria Panamericana, Tegucigalpa.
- HONG KONG-HONG-KONG**
The Swindon Book Co., 25 Nathan Road, Kowloon.
- ICELAND-ISLANDE**
Bokaverzlun Sigfusar Eymundssonar H. F., Austurstraeti 18, Reykjavik.
- INDIA-INDE**
Orient Longmans, Calcutta, Bombay, Madras, New Delhi & Hyderabad.
Oxford Book & Stationery Co., New Delhi & Calcutta.
P. Varadachary & Co., Madras.
- INDONESIA-INDONESIE**
Pembangunan, Ltd., Gunung Sahari 84, Jakarta.
- IRAN**
"Guliy", 482 Ferdowsi Avenue, Teheran.
- IRAQ-IRAK**
Mackenzie's Bookshop, Baghdad.
- IRELAND-IRLANDE**
Stationery Office, Dublin.
- ISRAEL**
Blumstein's Bookstores, 35 Allenby Rd. and 48 Nachlat Benjamin St., Tel Aviv.
- ITALY-ITALIE**
Libreria Commissionaria Sansoni, Via Gino Capponi 26, Firenze, & Via D. A. Azuni 15/A, Roma.
- JAPAN-JAPON**
Maruzen Company, Ltd., 6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.
- JORDAN-JORDANIE**
Joseph I. Bahous & Co., Dar-ul-Kutub, Box 66, Amman.
- KOREA-COREE**
Eul-Yoo Publishing Co., Ltd., 5, 2-KA, Chongno, Seoul.
- LEBANON-LIBAN**
Khayat's College Book Cooperative 92-94, rue Bliss, Beirut.
- LIBERIA**
J. Momolu Kamara, Monrovia.
- LUXEMBOURG**
Librairie J. Schummer, Luxembourg.
- MEXICO-MEXIQUE**
Editorial Hermes, S.A., Ignacio Mariscal 41, México, D.F.
- MOROCCO-MAROC**
Bureau d'études et de participations Industrielles, 8, rue Michaux-Bellaire, Rabat.
- NETHERLANDS-PAYS-BAS**
N.V. Martinus Nijhoff, Lange Voorhout 9, 's-Grovenhage.
- NEW ZEALAND-NOUVELLE-ZELANDE**
United Nations Association of New Zealand, C.P.O. 1011, Wellington.
- NORWAY-NORVEGE**
Noran Grundt Tanum Forlag, Kr. Augustsgt. 7A, Oslo.
- PAKISTAN**
The Pakistan Co-operative Book Society, Dacca, East Pakistan.
Publishers United, Ltd., Lahore.
Thomas & Thomas, Karachi, 3.
- PANAMA**
José Menéndez, Apartado 2052, Av. 8A, sur 21-58, Panamá.
- PARAGUAY**
Agencia de Librerías de Salvador Nizza, Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.
- PERU-PEROU**
Libreria Internacional del Perú, S.A., Lima.
- PHILIPPINES**
Alamar's Book Store, 769 Rizal Avenue, Manila.
- PORTUGAL**
Livreria Rodrigues, 186 Rua Aurea, Lisboa.
- SINGAPORE-SINGAPOUR**
The City Book Store, Ltd., Collyer Quay.
- SPAIN-ESPAGNE**
Libreria Bosch, 11 Ronda Universidad, Barcelona.
Libreria Mundi-Prensa, Castello 37, Madrid.
- SWEDEN-SUEDE**
C. E. Fritze's Kungl. Hovbokhandel A-B, Fredsgatan 2, Stockholm.
- SWITZERLAND-SUISSE**
Librairie Payot, S.A., Lausanne, Genève.
Hans Raunhardt, Kirchgasse 17, Zürich 1.
- THAILAND-THAÏLANDE**
Pramuan Mit, Ltd., 55 Chakrawat Road, Wat Tuk, Bangkok.
- TURKEY-TURQUIE**
Librairie Hachette, 469 Istiklal Caddesi, Beyoglu, Istanbul.
- UNION OF SOUTH AFRICA-UNION SUD-AFRICAINE**
Von Schoik's Bookstore (Pty.), Ltd., Box 724, Pretoria.
- UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS-UNION DES REPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIETIQUES**
Mezhunarodnaya Knizhka, Smolenskaya Ploshchad, Moskva.
- UNITED ARAB REPUBLIC-REPUBLIQUE ARABE UNIE**
Librairie "La Renaissance d'Egypte", 9 Sh. Adly Pasha, Cairo.
- UNITED KINGDOM-ROYAUME-UNI**
H. M. Stationery Office, P.O. Box 569, London, S.E.1.
- UNITED STATES OF AMERICA-ETATS-UNIS D'AMERIQUE**
International Documents Service, Columbia University Press, 2960 Broadway, New York 27, N. Y.
- URUGUAY**
Representación de Editoriales, Prof. H. D'Elia, Plaza Cagancha 1342, 1° piso, Montevideo.
- VENEZUELA**
Libreria del Este, Av. Miranda, No. 52, Edif. Galipán, Caracas.
- VIET-NAM**
Librairie-Papeterie Xuân Thu, 185, rue Tu-Do, B.P. 283, Saigon.
- YUGOSLAVIA-YOUGOSLAVIE**
Cankarjeva Založba, Ljubljana, Slovenija.
Državno Preduzeće, Jugoslovenska Knjižna, Terazije 27/11, Beograd.
Prosvjeta, 5, Trg Bratstva i Jedinstva, Zagreb.

[60B1]

Orders and inquiries from countries where sales agents have not yet been appointed may be sent to: Sales and Circulation Section, United Nations, New York, U.S.A.; or Sales Section, United Nations Office, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.

Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de dépositaires peuvent être adressées à la Section des ventes et de la distribution, Organisation des Nations Unies, New-York (Etats-Unis d'Amérique), ou à la Section des ventes, Organisation des Nations Unies, Palais des Nations, Genève (Suisse).

طبع في الأمم المتحدة الثمن : خمسة وثلاثون سنتا امريكا أو شلن ان وسنت ٢١١٢٩-٦٠
بنسات استرلينية أو مائة وخمسون سنتا مسويسريسا
(أو ما يعادلها من العملات الأخرى)
Litho. in U.N. Price: \$U.S. 0.35; 2/6 stg.; Sw. fr. 1.50
(or equivalent in other currencies) 31129-December 1960-900

Introduction to the Annual Report of the Secretary-General, 16 June 1959-15 June 1960
Official Records: Fifteenth Session, Suppl. No. 1A (A/4390/Add.1)